تكوين الوحـــدات السياســية

م.د. خلف عمر عبد
كلية التربية الاساسية جامعة ديالى

الملخص:

تتكون الوحدات السياسية، من أرض ومن ناس ومن نظام حاكم: تتقسم أرض العالم التي تضم القارات بشقيها القديم والجديد إلى أكثر من (192) وحدة سياسية. وما زلنا نتوقع من سنة إلى أخرى ظهور وحدات سياسية جديدة على أنقاض الاستعمار، الذي يتراجع ويفقد قدراته على التسلط. وكلما ظهرت مثل هذه الوحدات السياسية وتمتعت بالاستقلال الكامل من وجهة النظر السياسية، كان ذلك في مدعاة الزيادة في حجم العبء الذي تتحمله الجغرافيا السياسية. وهي تهتم بالكيان المادي وكل ما يتصل بالأرض وصفاتها، ويقوم هذا التصنيف على الاعتماد على الظواهر الطبيعية كأساس عند تخطيط الحدود التي ينبغي عليها وجود الدولة وتحديد مكانتها في مجتمع الدول، ومن العوامل التي تؤثر في قيمة الدولة السياسية مجموعة من العوامل الطبيعية التي لها أهمية في التأثير في تركيبها الطبيعي، كما أنه يبرز دورها ويجدد الأهمية في تكييف الصورة المركبة التي تتألف منها إضافة إلى إن العوامل الطبيعية تساعد الباحثين والمخططين على دراسة ذلك التركيب الطبيعي للدولة لتتمكن من تقرير أهميتها ووزنها السياسي الدولي. إضافة إلى تعليل سهولة التوسع أو التعرض للهجوم أو مقاومة الحصار الخارجي. كما أن بنائها الداخلي يتوقف إلى حد كبير على بنائها الطبيعي من حيث نظام وتوزيع السكان وطاقتهم في استثمار مواردها الطبيعية. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني (الموقع

الجغرافي) بالنسبة لدوائر العرض يخلق الدول العظمى، ولو قرأنا خريطة العالم قراءة دقيقة في الماضي والحاضر لوجدنا الوحدات السياسية قد تكونت من تشظي الامبراطوريات والدول العملاقة مثل:- الدولة الإسلامية من زمن الخلفاء الراشدين، والامويين، والعباسيين، وانتهاء بالدولة العثمانية _ ثم اليونانية، والرومانية، وبريطانيا العظمى. وحديثا يؤكد هذه الحقيقة إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكرا للدول العظمى كما موجود الآن _ كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وجمهورية الصين الشعبية.

تمهيد لابد منه وتحديد موضوع :

يدور موضوع هذا البحث حول التقييم الجغرافي للخريطة العالمية والاقليمية للوحدات السياسية من خلال دراسة وتحليل تطور الخريطة السياسية منذ انشاء (الدول) الوحدات السياسية القديمة والحديثة في العالم ومحاولة تقسيمها جغرافيا ضمن اساليب ومعايير الاقاليم السياسية والقاء الضوء على الاشكاليات التي تعاني منها مناطق العالم كوحدات سياسية والعوامل المؤثرة في تحديد الحدود السياسية لهذه الوحدات السياسية وتقسيماتها الداخلية. وعليه يمكن صياغة تساؤلات البحث كالاتي:

1- ما هي العوامل المؤثرة في الخريطة السياسية العالمية وتوزيعها جغرافيا؟
2- ما هي المشكلات التي تعاني منها الخريطة السياسية العالمية؟
3- ما هي اشكال الوحدات السياسية؟
4- ما هي موارد الوحدات السياسية واثرها في بناء الوحدة السياسية؟

الوحدات السياسية:

تتكون الوحدات السياسية، من **أرض ومن ناس ومن ظالم حاكم:** تتقسم أرض العالم التي تضم القارات بشقيها القديم والجديد إلى أكثر من (192) وحدة سياسية. وما زلنا نتوقع من سنة إلى أخرى ظهور وحدات سياسية جديدة على أنقاض الاستعمار الجديد الذي يتراجع ويفقد قدراته على التسلط. وكلما ظهرت مثل هذه الوحدات السياسية وتمتعت بالاستقلال الكامل من وجهة النظر السياسية، كان ذلك في مدعاة الزيادة في حجم العبء الذي تتحمله الجغرافيا السياسية.

وان كل هذه الوحدات السياسية القائمة منها والمتوقع قيامها ليست متساوية من حيث السمات والخصائص الجغرافية الطبيعية، ولا من حيث السمات والخصائص البشرية . ولكن فإنها مجتمعة تتفق من حيث المضمون الكلي لوجودها في المجتمع الدولي في عدة أمور هي:

1- الأمر **الأول:**

وهو وثيق الصلة بالكيان المادي للوحدة السياسية. ذلك إن لكل وحدة بالضرورة كيان قوامه مساحة من الأرض، وتكتسب هذه المساحة قيمتها من الموقع الجغرافي مرة ومما يتوفر فيها من موارد طبيعية يتاح للناس استغلالها بصورة من الصور مرة أخرى. ويحدد امتداد هذه المساحة وشكلها العام الحدود السياسية المقررة والتي تمثل الإطار العام الموضوع من أجل الفصل الملزم بينها وبين كل الوحدات السياسية المجاورة لها.

2- الأمر الثاني:

وهو وثيق الصلة بالناس وبالكيان البشري في الوحدة السياسية. ذلك إن كل وحدة تتضمن بالضرورة قطاعا من البشر عاش ويعيش على أرضها ويتلمس السيادة الكاملة عليها. وهو مشدود إليها بكل ولائه وإخلاصه لها ولوجودها. كم أنه يستظل بسيادتها ويجد منها وفيها الحياة المطمئنة والاستقرار. يُسخِر جهوده ونشاطه في الوجهة التي تستغل الموارد فيها وتستخدم أرضها من خلال تفجير منابع الثروة فيها. وقد يكون العطاء من التضحية بالنفس دفاعا عن وجودها وكرامتها وصيانة لعزتها وترابها مسالة حتمية.

3- الأمر الثالث:

وهو وثيق الصلة بشكل توليفة النظام الذي يضبط حركة الحياة في الدولة. ثم هو السلطة

التي تعلى سيادة الدولة وتكفلها وتحافظ عليها في مجتمع الدول. فالوحدة السياسية هي يد الشعب أو الأمة التي ترعى المصالح وتتولى أمر الدفاع المخلص عنها. وان الوحدات السياسية التي تثير انتبه الجغرافي ويدخلها في دائرة اهتمام الجغرافية السياسية، وتتألف من أرض ومن ناس ومن نظام حاكم.

فالأرض أنها تشد ولاء الناس وأحاسيسهم وتستحوذ على نشاطهم. **وأما الناس** فأنهم يؤمنون بحقهم في هذه الأرض وسيادتهم عليها وعلى كل موارد الثروة الطبيعية المتاحة فيها. **أما الظلم الحاكم** فهو وسيلة الناس لتأكيد حقهم في الأرض أو لتأمين سيادتهم عليها

وترسيخ وضمان مصالحهم فيها. ويكون إلزاما على الجغرافي أن يضع ذلك كله في صميم اعتباره, ويهتم بدراسة الأرض مثلما يهتم بدراسة الناس. وتكون هذه الدراسة المثلى في مجال الإلمام بصفات وخصائص الكيان المادي للوحدة السياسية، وبصفات وخصائص الكيان البشري فيها.(**صلاح الدين الشامي،1990 :38**)

ولعل من الضروري أن يميز الجغرافي بعد ذلك بين نوعين من المقومات تستند إليهما الوحدة السياسية، وهذان النوعان هما:ـ المقومات الطبيعية والمقومات البشرية.

المقومات الطبيعية للوحة السياسية:

وهي تهتم بالكيان المادي وكل ما يتصل بالأرض وصفاتها، ويقوم هذا التصنيف على الاعتماد على الظواهر الطبيعية كأساس عند تخطيط الحدود, التي ينبغي عليها وجود الدولة وتحديد مكانتها في مجتمع الدول ، ومن العوامل التي تؤثر في قيمة الدولة السياسية مجموعة من العوامل الطبيعية، التي لها أهمية في التأثير في تركيبها الطبيعي، كما أنه يبرز دورها ويجدد الأهمية في تكييف الصورة المركبة التي تتألف منها، إضافة إلى إن العوامل الطبيعية تساعد الباحثين والمخططين على دراسة ذلك التركيب الطبيعي للدولة لتتمكن من تقرير أهميتها ووزنها السياسي الدولي. إضافة إلى تعليل سهولة التوسع أو التعرض للهجوم أو مقاومة الحصار الخارجي. كما أن بنائها الداخلي يتوقف إلى حد كبير على بنائها الطبيعي من حيث نظام وتوزيع السكان وطاقتهم في استثمار مواردها الطبيعية. والمقومات الطبيعية التي تؤثر في الدولة ووزنها السياسي متعددة أهمها:

اولا_ الملامح المكانية Locational Features

الذي يتضمن كل من:

1- الموقع Location
2- المساحة (حجم الدولة Size)
3- شكل الدولة Shape

ثانيا_ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي Land Scape Natural (المظهر الخارجي الطبيعي) ويتضمن:

1- التضاريس Relief
2- المناخ Climate

ثالثا_ الموارد الطبيعية Natural Resources وتتضمن:

1- التربة Soils

2- الموارد المائية Water Resources

3 - الموارد المعدنية Minerals Resources

4 - النبات الطبيعي Natural Vegetation

5 - الثروة الحيوانية (الحيوانات البرية والأسماك).

اولا_ الملامح المكانية:

1- الموقع الجـــغرافي:

هو مقدار إشراف الدولة على البحار أو عدمه، ومدى قربها أو بعدها من مناطق الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية ومدى التعرض للظواهر الجوية وأثر هذه الظواهر في الإنتاج. ويتضمن ذلك استعداد الإقليم للتوسع في شؤون المواصلات كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية. كما يتناول الحديث عن الموقع الجغرافي أيضا ومدى صلاحيته واتساعه في تحقيق وتوفير العمق السوقي, أي عمق وانتشار التوزيع للمراكز العسكرية. **(محمد كمل، 1972 :5)**

أ- **الموقع الفلكي:** يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وكما هو معلوم فأن الكرة الأرضية تقسم إلى (180) دائرة عرض.

ودوائر العرض تقسم إلى قسمين، موازية لخط الاستواء أي دائرة عرض (صفر/0 ْ). الذي يقسم الكرة الأرضية إلى قسمين متساويين (90 ْ) دائرة عرض شمالية, و(90 ْ) دائرة عرض جنوبية، وهناك (5) دوائر عرض تمتاز على دوائر العرض الأخرى بميزات خاصة بها دعت إلى تسميتها بدوائر العرض الأساسية، وهي: خط الاستواء، مدارا لسرطان، مدار الجدي، الدائرة القطبية الشمالية، والدائرة القطبية الجنوبية. وميزتها تبرز لأهميتها الفيزوغرافية للكرة الأرضية.

دائرة عرض (23.5 ْ) شملا { مدار السرطان } ومثلها جنوبا { مدار الجدي } ودائرة عرض (66.5 ْ) شمالا { الدائرة القطبية الشمالية } ومثلها جنوبا { الدائرة القطبية الجنوبية } أما دائرتا عرض (90 ْ) شمالا و(90 ْ) جنوبا فهما يمثلان القطبين الشمالي والجنوبي على التوالي. لاحظ الشكل (رقم أ)

خطوط الطول: وتتألف خطوط الطول أو أنصاف دوائر الطول من (360) خط متساوية الطول فيما بينها، ومتعامدة على خطوط العرض وتلتقي كلها عند القطبين. ويعد خط الطول (0) الذي يعرف بخط غرينج نسبة إلى مرصد غرينج المار به في مدينة لندن، بداية لتلك الخطوط الطويلة. ويعد الخط (180) المقابل لخط غرينج والمتم له من الجهة الثانية من الأرض, نهاية لتلك الخطوط. وينطبق على هذا الخط ولمسافة كبيرة خط التاريخ الدولي. وتشغل البحار والمحيطات (71%) من مساحة الكرة الأرضية أي ما يعادل (362) مليون كم^2. وتشغل القارات والجزر التابعة لها حوالي (29%) من مساحة الكرة الأرضية أي ما يعادل (148) مليون كم^2.

ويدعى النصف الشمالي للأرض بالنصف القاري (60%) من مساحة هذا النصف تشغله القارات والجزر التابعة لها، والباقي وهو (40%) تشغله البحار والمحيطات.

شكل رقم (أ)

المصدر: أطلس العالم، حلب/ سوريا _ 1999 مع تعديلات الباحث

كما يدعى النصف الجنوبي بالنصف المحيطي لأن (82%) من مساحة هذا النصف تشغله البحار والمحيطات، والباقي وهو (18%) تشغله القارات والجزر التابعة لها.

تتألف اليابسة على سطح الأرض من (7) قارات ومن الجزر التابعة لها، وهي قارة آسيا، قارة أفريقيا، قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية، قارة أمريكا الجنوبية, قارة أوقيانوسيا (أي القارة المحيطية) والقارة القطبية الجنوبية (أنتاكتيكا).

ويتألف القسم المائي من سطح الأرض من (5) محيطات يتبع كل منها عدد من البحار الداخلية والخارجية، وهذه المحيطات هي: المحيط الهادي (الباسيفيكي)، والمحيط الأطلسي (الأطلنطي)، والمحيط الشمالي أو المحيط القطبي الشمالي، والمحيط الجنوبي أو المحيط القطبي الجنوبي. (**اطلس العالم، 1999: 13**)

وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا التقسيم في متابعة تأثير الموقع في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافيا الحيوية للأقاليم، وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي. فعند تقويم العناصر السوقية العالمية لموقع أية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (الفلكي) فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد أو الاتساع تنوعت الخصائص المناخية للأقاليم أو الوحدة السياسية. فالتنوع في دوائر العرض يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي، والتنوع في النشاط النشاط الاقتصادي بالتالي. وهذا بالتالي يقود الدولة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتيا أي بلوغ الدول حالة القوة نتيجة هذا الموقع. (**فتحي ابوعيانة، 2001: 37)**

فدوائر العرض إذن بسبب تأثيرها في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح

الأرض، تؤثر بدورها في النشاط لسكان الدول، وكلما كانت دوائر العرض متعددة أدى ذلك

إلى التنوع في الظروف المناخية ومن ثم أعطى فرصة للدولة في التكامل بين أجزائها، كما هو الحال بين أجزاء الوطن العربي الذي يتنوع فيه المناخ.

كما أن للموقع الفلكي في الجهات القطبية والاستوائية أثرا كبيرا في المناخ الذي يؤثر بدوره في الإنتاج ألغابي والرعوي والزراعي والمعدني. وتكاد تقتصر أهمية الجهات القطبية على استخراج بعض المعادن، ولا يمكن قيام النشاط الزراعي بها كما أن عدد السكان قليل جدا، ولذلك فليس من المتوقع نشوء دول عظمى في المناطق الاستوائية أو القطبية لضعف الإنتاج.(**صبري الهيتي،1999: 19)**

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني بالنسبة لدوائر العرض يخلق الدول العظمى. ولو قرأنا خريطة العالم قراءة دقيقة في الماضي والحاضر لوجدنا الوحدات السياسية من الدولة الإسلامية من زمن الخلفاء الراشدين، والامويين، والعباسين، وانتهاء بالدولة العثمانية _ ثم اليونانية، والرومانية، وبريطانيا العظمى. وحديثا يؤكد هذه الحقيقة إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكرا للدول العظمى كما موجود الآن _ كالولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي، وجمهورية الصين الشعبية وغيرها.

ب_ الموقع البحري: تؤثر البحار والمحيطات تأثيرات بالغة في قوة الدولة، وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية. فالملاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق وأنها سيطرت على البحار، وقامت بالاستكشافات الجغرافية، وسيطرة على التجارة العالمية، وتوسعت فيها. كما قام العرب ومنهم الفينيقيون، وكذلك الإغريق والرومان، وبعد ذلك هولندا، والبرتغال، والنرويج، وبريطانيا. ولا توجد دولة عظمى حاليا إلا والشخصية البحرية هي الطاغية عليها، ويحدد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية. وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية.وإن الدول التي تطل على كتلتين أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا والسعودية أو الدول الأرخبيلية مثل:اندونيسيا واليابان وبريطانيا، لها ميزة موقعيه تفوق الدول ذات البحر الواحد مثل: موزنبيق وبيرو والجزائر على سبيل المثال, أو الدول القارية المقفلة كأفغانستان وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها التي لا تستطيع أن تنفذ إلى البحر إلا عن طريق أرض أجنبية مما يجعلها تواجه باستمرار مشكلات الاتصال ببقية العالم الخارجي. لاحظ الشكل (رقم 1).

شكل (1)

وتوجد دول تقع على البحر ولكنها مع ذلك تعاني من العزلة لبعدها عن الطرق التجارية العالمية الرئيسية, مثل: الإكوادور وبيرو وشيلي الواقعة على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية قليل الأهمية.(**محمد الديب،2001: 47)**

وهناك أقاليم في العالم تكتسب بحكم موقعها أهمية إستراتيجية (سوقية) خاصة مما يزيد من قوتها، وهذه الأقاليم تشتمل على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل: الدردنيل ومضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وقناة السويس وقناة بنما.

ت_ الموقع القاري: يتيح الموقع القاري فرصا محدودة جدا للدولة، إن هذا النمط من المواقع يشكل عبئا كبيرا على الدولة إذ يحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي دولة عدا الدول الملاصقة لها في الحدود. مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبير جدا لا سيما من يمتلك منها منفذا على البحر. مما تضطر الدول المقفلة أرضا إلى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الإطلال على البحر، ومما يزيد من مشاكل هذا النمط في مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة.

فنجد إن هذه الدول تسعى قدر طاقتها للوصول إلى البحر لأنه يربطها بالعالم الخارجي. ولذلك جاهدت بعض الدول الأوربية التي لم يكن لها سواحل على البحر في الحصول على سواحل. مثل: بولندة التي وصلت إلى البحر البلطي عن طريق الممر البولندي، ويوغسلافيا التي وصلت إلى البحر الادرياتي عن طريق شبه جزيرة أسترا. أما النمسا

والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسو يسرة فلم تستطيع الوصول إلى البحر إطلاقا ولذلك فهي دول قارية. ومثلها في آسيا لاوس ومنغوليا ولنيبال وأفغانستان. ومنها في أفريقيا، مثل: مالي والنيجر وتشاد وفولتا العليا وأفريقيا الوسطى وأوغندا وملاوي وروديسيا وبتسوانا ولسوتو وزامبيا. لاحظ الشكل (رقم 2). (**محمد حجازي,1987: 35**) وفي أمريكا الجنوبية بوليفيا وباراغواي والدول الحاجزة هي دول صغيرة الحجم بين دول ضخمة، مما حدا بهذه الدول من السعي للوصول إلى البحر سواء بالطرق السياسية أو القانونية أو الدبلوماسية ومنها:

أ- الاستفادة من الملاحة النهرية الدولية: ترتبط هذه الفكرة بالقانون الطبيعي التي تعد الأنهار طرقا حرة أوجدتها الطبيعة لخدمة الإنسان. وقد حدد مؤتمر فينا (1815) حرية الملاحة في الأنهار الدولية، وقد طبقت هذه القرارات على نهر الراين، وطبقت عام (1956) على نهر الدانوب وهكذا في العديد من الأنهار الدولية.

ب - حق المرور: ويقضي بأحقية الدول القارية بالمرور عبر الأراضي للدول المجاورة الساحلية للوصول إلى البحر, وقد نظم مؤتمر برشلونة عام (1921) هذا الحق.

ت- المنطقة الحرة والميناء الحر: بموجب هذا تقتطع أو تخصص منطقة معينة من أحد موانئ الدول الساحلية لتوضع تحت تصرف الدولة القارية المجاورة وتعفى بضائعها من الرسوم الجمركية.

ج- الرواق: وهو عبارة عن شريط من الأراضي يمتد عبر أراضي دولة ساحلية ويتصل بأحد المرافئ وتنتقل سيادته إلى الدولة الداخلية، وعليه فأن مخالفة دولية.

شكل رقم (2) الدول القارية في العالم (الحبيسة)

2 _ المســـــاحة:

تعتبر المساحة أو حجم الدولة من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها، فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد أكبر مما تشمله المساحة الصغيرة, كما تسمح باستيعاب عدد أكبر من السكان، وفي نفس الوقت تهئ الإمكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدورة توازنا أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة. فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة, والتي يدافع عنها سكانها من أبناء شعبها ضد كل من يريد أن ينقص من مساحتها أو يمس سيادتهم على ترابها. إلا أن المساحة قد لا تكفي حتى تكون مقياساً فاصلاً في تقرير القوة الكامنة للدولة، فقد يكون الجزء الأكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية أو جبلية أو جليدية أو استوائية غير منتجة, فضلاً عن وقوفها في سبيل النقل أوفي سبيل الدفاع وكذلك التنمية التي تحتاج إلى رأسمال وجهود كبيرة، كما هو الحال في أو كندا أو أستراليا. لكن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتيكية، قد يكون عنصراً حيوياً، وفي كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والعسكرية وبالأخص قدرتها العالية على مقاومة العدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق (Defense in depth) إذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد إستراتيجية تمكنها من استدراج العدو لكسب الوقت لمعودة تنظيم القوات ثم القيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقد ولدحر العدو. وهذه الميزة متوفرة في الوطن العربي الذي تبلغ مساحته (14) مليون كيلومتر مربع، ويمكن استثمارها في دحر أي عدوان وخاصة العدو الصهيوني الذي يتربص الفرص لاحتلال المزيد من الأراضي العربية. على أن تكون الجهود العربية موحدة وينظر إلى الوطن العربي رقعة واحدة. وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك انه إذا حدث وهزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه، لا سيما إذا كانت الكثافة السكانية عالية، ومثل على ذلك – يستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل الصين لو أنها انتصرت عليها، لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك أمريكا.

وهكذا صمدت روسيا أمام غزو نابليون في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك أمام الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية.كما استطاعت الصين مواصلة الدفاع والمقاومة أمام

الغزو الياباني بفضل المساحة الكبيرة، ومهما يكن فان المساحة الكبيرة كانت العامل الحاسم في دحر الغزاة وهزيمتهم.

وتتيح المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء المنشآت الاقتصادية والمراكز الحيوية للصناعات المختلفة بعيداً عن حدود الدولة، ليمكنها من وضعها بعيداً عن ضربات العدو ويمكنها الدفاع عنها، كما بالإمكان صد القوات الغازية عند الحدود قبل الوصول إليها، ويكفل هذا ميزة استراتيجيه هامة.عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. فكم من الدول صغيرة الحجم مساحةً وسكاناً، حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً ولكن نظراً لضالة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى. فسويسرا تاريخياً حققت مركزاً ممتازاً واستفادت من الموقع الجغرافي والحماية الطبيعية التي وهبتها إياها الطبيعة من تضاريس اغلبها جبلية وتفوقها على كل أوروبا. ولكن ضالة حجمها وقلة عدد سكانها حالة دون تناميها كقوة وخروجها إلى بقية أوروبا كدولة قوية أو كإمبراطوريات أوروبا الأخرى.**(J.G. Ponds,1963: 53)**

ومع ذلك فإن المساحة وحدها لا تؤهل الدول لأن تكون دول عظمى أو حتى دول قوية، فحسب بل هي تركيب نوعي أيضاً. ذلك من خلال علاقتها المترابطة المتداخلة بالعنصر الثاني إلا وهو السكان. فالمساحة والسكان صنوان لا ينفصلان في جسم الدولة – وعلى هذا الأساس لم يستطيعوا الباحثين التوصل إلى معرفة المساحة المثالية للدولة، غير أنهم لا يختلفون أيضا في إن

المساحة الواسعة شئ مرغوب فيه من قبل الدول منذ القدم وحتى الوقت الحاضر. لذلك فقد قسمت الدول على أساس المساحة أو الحجم إلى.[15]

1- دول عملاقة (Giant states) التي تزيد مساحتها عن (6) ملايين كم2 – مثل: الصين، الاتحاد الروسي، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، البرازيل.
2- دول ضخمة (Outsize states) والتي تتراوح مساحتها من (2, 5 – 6) ملايين كم2 – مثل: الجزائر، السودان، الهند، الأرجنتين.
3- دول كبيرة جداً (Very large states) والتي تتراوح مساحتها بين (1, 25 -2, 5) مليون كم2 وتشتمل على دول – مثل: اندونيسيا، منغوليا، إيران، السعودية، ليبيا، تشاد، النيجر، المكسيك، بيرو.
4- دول كبيرة الحجم (Large states) والتي تتراوح حجموها بين

(1, 250, 000 – 650,000) كم2 – مثل: بورما، الباكستان، تركيا، مصر أثيوبيا، أنغولا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، مالي، موريتانيا، موزنبيق، ناميبيا، نيجيريا، بوليفيا، شيلي، فنزويلا، كولومبيا.

5 - دول متوسطة الحجم (Medium states) والتي تتراوح حجومها بين (650, 000 – 250, 000) كم2 – مثل: ماليزيا، نيوزيلندة، الفلبين، اليابان، فيتنام، لاوس، أفغانيتان، العراق، اليمن، الصومال، ساحل العاج، زمبابوي، الغابون، بوركينافاسو، بتسوانا، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو، كينيا، مالا كاسي، المغرب، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، يوغسلافيا، بولونيا، السويد، فنلندا، النرويج، الإكوادور، باراغواي.

6- دول صغيرة الحجم (Small states) والتي تتراوح حجومها بين (125 ألف- 250 ألف) كم2 – مثل: كمبوديا، النيبال، عُمان، سوريا، غينيا، أوغندا، السنغال، تونس، اليونان، رومانيا، تشيك، سلوفاك، ألمانيا، بريطانيا، نيكاراغوا، أورغواي، سورينام، غوايانا.

7- دول صغيرة جداً (Very small states) والتي تتراوح حجومها بين (125 ألف و25ألف) كم^2– مثل: كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايلند، سيراليون، سيلان، تايوان، ماينمار، الأمارات المتحدة، الأردن، لوسوتو، مالاوي، بنين، بورندي، توغو، راوندا، سيراليون، بلغاريا، هنغاريا، النمسا، هولندا، إسلندا، البرتغال، بلجيكا، ألبانيا، ألمانيا، الدنيمارك، سويسرا، كوبا، بنين، هندوراس، هاييتي، غويانا الفرنسية، دومنيكان، غواتيملا، كوستاريكا.

8- دول قزميه (Micro states) والتي يقل حجم كل منها عن (25 ألف) كم2 وهي – مثل: بوتان، سنغافورة، هونغ كونغ، قطر، البحرين، الكويت، لبنان، فلسطين، قبرص، مالطة، جزر القمر، غامبيا، الفاتيكان، لوكسمبورك، موناكو ترينيداد وتوباغو، بولينيزيا الفرنسية، فيجي، كاليدونيا الجديدة، بليزا، ربئينون بورتوريكو، موريس، سيوازي لاند، سكيم، كاليدونيا.

ولكي نكون فكرة واضحة عن كيفية توزيع دول العالم بحسب مساحتها إلى الأقسام يمكن أن نلاحظ الجدول (رقم1) والذي يتضح فيه أن الدول العملاقة والكبيرة جدا في العالم التي تزيد مساحة كل منها على (2.5) مليون كم^2 ، لا تشكل أكثر من 7% من

مجموع دول العالم. أما الدول الصغيرة والصغيرة جدا والتي تتراوح مساحتها بين أقل من 25 ألف كم^2 و250 ألف كم^2، فإنها تشكل الأغلبية، إذ تبلغ نسبتها حوالي 55% من دول العالم أي أنها أكثر من نصفها. أما الدول المتوسطة الحجم والتي تتراوح أحجامها بين 250 _ 650 ألف كم^2، فتبلغ نسبتها 19,20%، وهي نسبه تماثل النسبة التي تشغلها الدول الكبيرة جدا والكبرى التي تتراوح بين 650 ألف و2,5 مليون كم^2.

وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم من زاوية أخرى، نرى أن المساحة لا تتفق دائما مع قوة الدولة ووزنها السياسي في العالم، فعلى سبيل المثال: تبين أن الدول العملاقة في مساحتها تضم ستة أقطار اثنان من الدول العظمى هما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ودولتان ناميتان هما البرازيل واستراليا، والخامسة من الدول الغربية الصناعية لكنها لا تتمتع بقوة دولية هي كندا، والسادسة هي الصين التي تعد أضخم دولة في العالم سكانيا, تنتهج سياسة اشتراكية خاصة بها، لكنها لا تعد من دول العالم العظمى. وهكذا يمكن ملاحظة هذا التباين في القوة بين الدول في كل صنف من أصناف الدول حسب حجمها.

1- الجداول:

جدول رقم (1)

النسبة المئوية التي تحتلها الدول بحسب نوع حجمها من دول العالم.

نوع الحجم	النسبة المئوية
دول عملاقة المساحة	3,97
دول كبيرة جدا	2,64
دول كبرى	7,28
دول كبيرة	11,92
دول متوسطة	19,20
دول صغيرة	12,58
دول صغيرة جدا	24,50
دول قزمية	17,88

المصدر: الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية.

3 –شكل الدولة:

فالشكل مهم للدولة، فمن صالحها أن تكون ذات شكل مندمج لأنه مهم للدفاع فكلما كانت الدولة أقرب إلى الشكل المنتظم، كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها، وكانت النقاط التي تتعرض منها للغزو الخارجي قليلة. والشكل المناسب المطلوب للدولة هو الشكل الدائري أو القريب من الدائرة التي تمثل العاصمة نقطة المركز فيه، وتعد فرنسا دولة مثالية من هذه الناحية، وتعتبر سويسرا وهنغاريا واسبانيا والعراق ومصر دولا قريبة من المثالية.

ويلاحظ ضمن دراسة شكل الدولة عندما توجد جيوب لدولة في دولة أخرى مما يكون رأس جسر (Bridge Head) لها في أراضي دولة مجاورة، ومثال على ذلك الامتداد الطولي لأفغانستان نحو الشرق بين كل من الاتحاد الروسي ولباكستان، والممر البولندي نحو البحر البلطي، وكذلك الامتداد السويسري جنوبا نحو ايطاليا.**(Alexander,2nd John,1963: 150)**

ويطلق على المناطق التابعة لإحدى الدول وتقع في دولة أخرى اسم الجيب. وهذه المناطق في العادة صغيرة المساحة جدا، إلا أن بعضها قد يكون ذا مساحة كبيرة نسبيا مثل : برلين الغربية التي كانت تابعة قبل توحيد الألمانيتين لألمانيا الاتحادية وتقع وسط ألمانيا الشرقية والبالغة مساحتها (300 كم2) ويمكن اعتبار بنغلادش قبل انفصالها مثالا أخر على ذلك،كما أن المنطقة البلجيكية الموجودة في هولندة.**(Dibij,2nd Edition,1973:154)**

أنظر الشكل (رقم3) وكذلك لسان كابريفي (Caprivi) التابع لناميبيا والذي يقع بين انغولا وزامبيا في الشمال وروديسيا وبوتسوانا في الجنوب، والذي خطط ليصل زامبيا بنهر الزمبيزي. ولا شك أن التداخل في حدود الدول سواء كان في صورة ألسنة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى، أو جيوب، يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكن السلام مستتبا، بحيث تصبح هذه المناطق البعيدة ذات اتصالات سهلة مع الوطن الأم عبر الدولة المجاورة ويتم ذلك باتفاق معين بين الدولتين. وعند النظر إلى خارطة العالم نجد أن أشكال الدول على النحو التالي :

أ_ الدول ذات الشكل المندمج (Compacted States) وهي الدول التي تأخذ شكلا هندسيا مربعا معينا أو دائريا، وتتميز بتماسك أجزائها، بحيث لا تفصل أجزائها بعضها عن بعض فواصل أو نتوءات، أو أن أجزاء من أراضيها معزولة وراء أراضي

دول أخرى. مثل:- فرنسا، وسويسرا، والمجر، والبرغواي، والنمسا، ورومانيا، والعراق، ومصر، والمكسيك... والخ. وهذا الشكل يساعد الدولة على مد شبكات المواصلات واتصال العاصمة بجميع أطراف الدولة وهذا بدوره يساعد على حفظ الأمن وسرعة الدفاع عن الوطن. كما انه يقلل صعوبات السفر والنقل داخل الوحدة السياسية. ويخلق نوعا من التماسك الداخلي لأنه يساعد على تسهيل الاتصال بين المركز والأطراف وبين المراكز الثانوية بعضها مع البعض الآخر وبينها وبين المركز الرئيسي.

وفي حالة الحرب تصبح السيطرة على جميع أجزاء الدولة من المركز أمرا سهلا، والجيش الذي يتحرك داخل دائرة يقوى على قهر أي جيش آخر يتحرك حول هذه الدائرة، في حالة إذا كانا متكافئين. كما يساعد الشكل المندمج على انصهار سكان الدولة في بودقة واحدة، ويؤدي هذا إلى تسهيل اشتراك جميع السكان في الإيمان بأهداف واحدة، وبالتالي تقوى المصالح المشتركة التي تربطهم، وتقوى الروابط التي تنمي الشعور القومي والوطني في الدولة.

ب_ الدول ذات الشكل المستطيل(Attentinated States) يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل: أحداهما دول تمتد على طول الساحل مثل: فيتنام وشيلي ولأرجنتين والنرويج. وهذا النوع من الدول وخاصة النرويج وشيلي، يعاني من عدم وجود خطوط

شكل رقم (3) بعض مظاهر التطرف في الاشكال السياسية

سكك حديدية تغطي الدولة من أقصاها إلى أقصاها. فإذا كانت بعض الدول المستطيلة لديها بعض الطرق البرية التي تصل أجزائها فإن البعض الآخر يفتقر لهذه الميزة، ومنها موزنبيق والصومال وهذا ناجم من كون طولها **(6)** أمثال عرضها، فشيلي مثلا يبلغ طولها **(4160كم)**، بينما لا يزيد عرضها عن **(160كم)**. ومعظم هذه الدول تعتمد على الملاحة البحرية في الاتصال بين أجزاء الدولة، أما النوع الثاني من الدول المستطيلة، فهي الدول الداخلية مثل: لاوس وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وملاوي. وهذه الدول تتميز

بوجود الحواجز والتي تمتد على طولها مما يعرقل وسائل المواصلات، وهذا بدوره ينعكس على شعور الشعب أو الشعوب التي تتألف منها هذه الدول. انظر الشكل (رقم 4)

كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب، إذ أنه يؤدي إلى إطالة خطوط النقل والمواصلات، كما أنه يجعل من العسير الدفاع عن كل أطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها من إدارة مركزية واحدة.

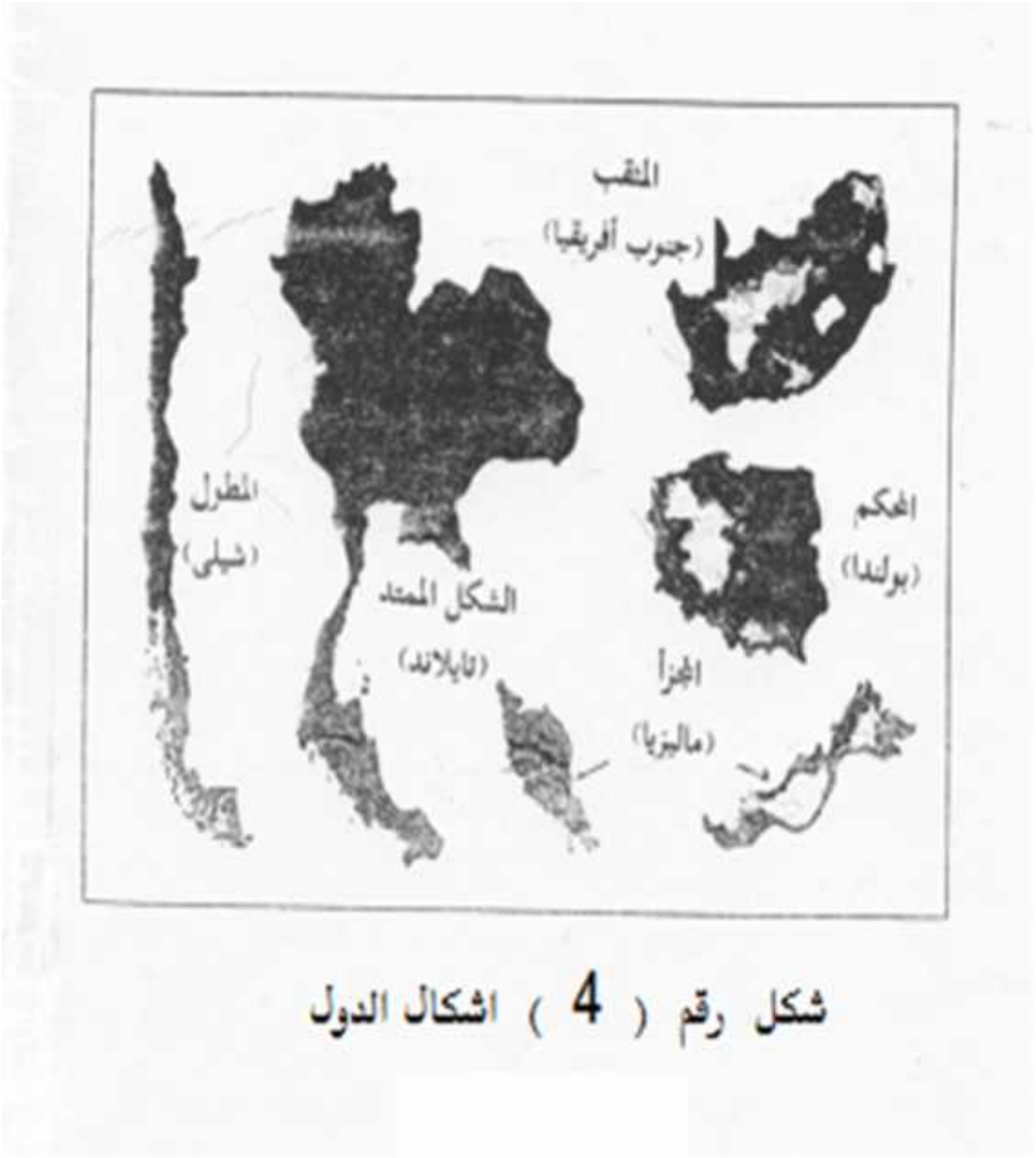

شكل رقم (4) اشكال الدول

ت _ الدول ذات الشكل المجزأ (Fragmented States) وهي الدولة التي تكون اقليمها مكونة من جزئيين أو أكثر. وقد يحدث التجزؤ عن طريق العزلة بين إقليم الدولة بواسطة تغلغل ذراع بحري يمثل فصل جزيرتي فانكوفر ونيوفاوندرلند عن كندا، أو انعزال ولايتي ألاسكا عن الولايات المتحدة، أو أن الدولة التي تتكون من

عدة جزر مثل الفيليبين واندونيسيا واليابان والبحرين وايطاليا وبريطانيا واليونان. إلا أن هذا الشكل على الرغم من كونه مجزأ، فإن بعض الدول استطاعت أن تعوض عنه وكذالك المشاكل التي تواجهها من جراء ذلك بواسطة تقدمها التقني أو لكونها ذات قوة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان. أما الدول النامية والقليلة في خبراتها التقنية مثل الفيليبين واندونيسيا، فإنها تعاني من مشكلات المواصلات، وكذلك من مشكلات سياسية ومنها محاولات الانفصال عن أراضيها، كما هو الحال في قبائل المرو في الفيليبين وحركات الانفصال في سومطره بالنسبة إلى اندونيسيا. إلا أن التجزئة الواسعة بواسطة البحر قد تسهل أكثر مما تعرقل سهول النقل في القطر الجبلي مثل اليونان واليابان، وهو نفس التأثير الذي تحدثه الاستطالة كما في شيلي والنرويج إلى درجة معينة.

ج_ دول منكسرة : تقوم هذه الدولة إذا وجد جزء أو أكثر في حالة انفصال جغرافي عن كتلة الدولة الأساسية، هذا ما في الباكستان قبل استقلال بنغلادش، والواضح وكذلك الهند بالنسبة لباكستان في شكلها القديم المنكسر قبل أن تنفصل، والواضح أن الانكسار ممكن أن يهدد امن الدولة المنكسرة.

ح_ دول مبعثرة: هي الدولة الإمبراطورية التي تتوزع أجزائها في مناطق مختلفة من العالم، كما كان شكل الإمبراطوريات القديمة البريطانية والاسبانية والبرتغالية. حيث وجدت مستعمراتها في قارات مختلفة، وهذا الشكل لم يعد موجودا بعد انقضاء عهد الإمبراطوريات الاستعمارية. انظر الشكل (رقم 5)

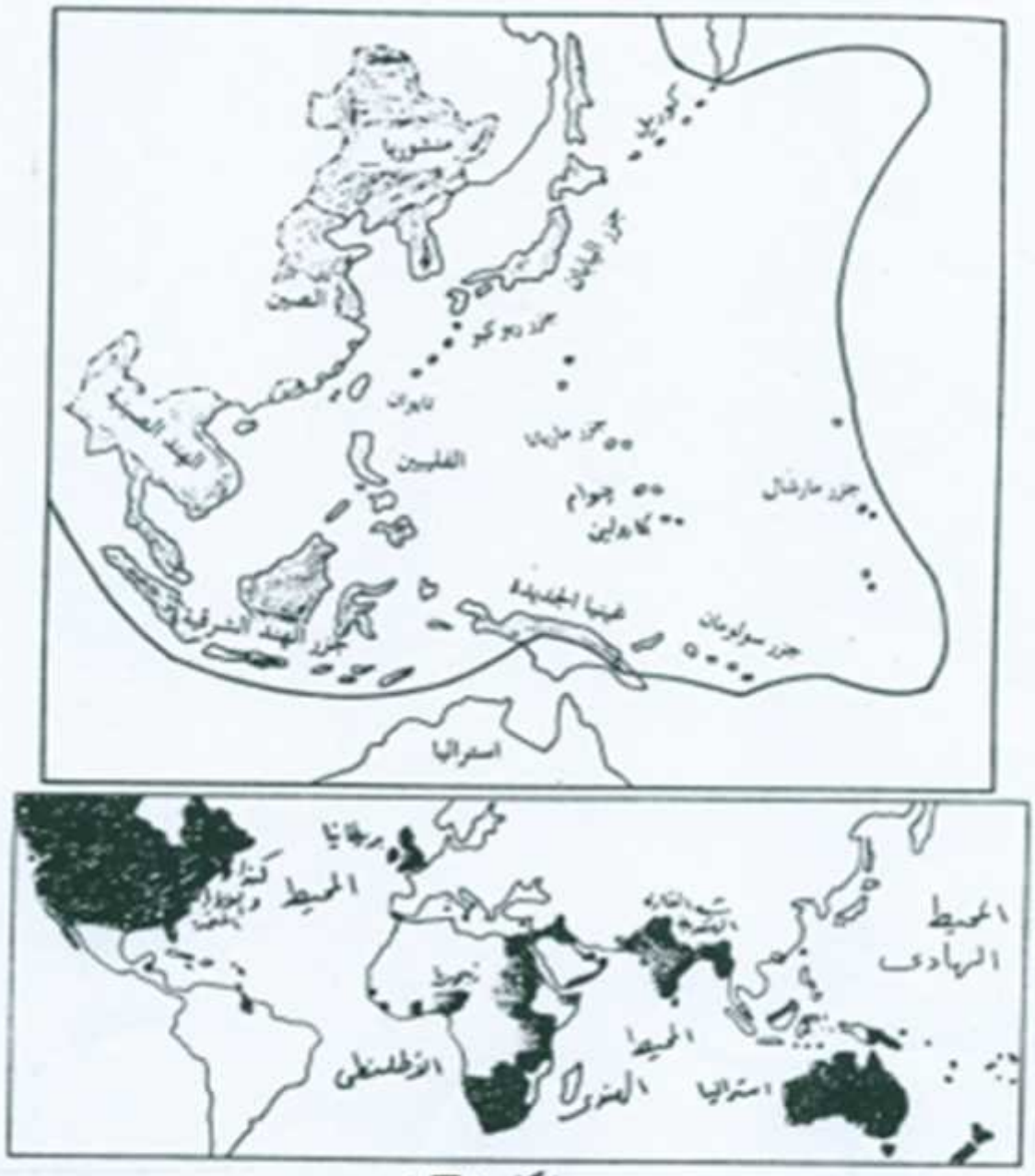

شكل (5)

الإمبراطورية اليابانية وبريطانيا العظمى فى أوج إتساعهما

ثانيا_ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي:

1 _ التضاريس:

عامل مهم من العوامل الطبيعية والمكونات الأساسية في نشوء الوحدة السياسية أو الدولة، وأكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشارا وذات صلة بقوة الدولة، سواء كانت سهلا منبسطا أو أرضا جبلية وعرة أو هضابا، وتتصل الحيات السياسية والاقتصادية بهذا التوزيع. وهي من العوامل الطبيعية المؤثرة في التطور السياسي للأقاليم المختلفة التضاريس.فالأرض السهلية

الملائمة المناخ _ هي الأصلح للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وان الجزء الأكبر من النشاط العالمي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هو في الأراضي السهلية، إذا توفرت فيها ظروف المناخ الملائمة. لذا نجد معظم سكان العالم يقطنون الجهات السهلية وإن الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتقدم التقني والحضاري ينحصر في أراض منبسطة السطح. إذ ليس في هذه المناطق ما يعيق المواصلات. والدول التي فيها أراض سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من المواد الغذائية التي تنتجها الأرض.

ولأراضي السهلية تصلح لانتشار السكان كما في سهول السند (هو الهند) وسهول هوانغ (هو الصين) وسهول الميسيسيبي في (الولايات المتحدة الأمريكية) غير أن المناطق السهلية أكثر عرضة وأسهل للغزو الخارجي، إلا إذا ما توفرت أودية وأنهر عميقة أو مستنقعات واسعة.**(عبدالمنعم، 1977: 129)**

وهذا ما حدا بالأباطرة القدماء إلى بناء حائط الصين العظيم لصد الرعاة المغول الذين عاشوا على أطراف بلاد الصين. ثم تكررت الخطوط الدفاعية الإستراتيجية في العصر الحديث مع (ماجينو) على الحدود (الفرنسية _ الألمانية) في السهل الأوروبي، ومع خط (بارليف) الذي بناه الصهاينة في صحراء سيناء على الضفة الشرقية لقناة السويس. ولا شك أن التأثير المستمر للتطورات الهائلة التي حدثت في مجال الهندسة وتقنية الأسلحة كان وما يزال عظيما على العوامل الجغرافية وخاصة التضاريس الأرضية، ولهذا التأثير أهمية كبيرة فيما يخص الحركات العسكرية. ومع كل ذلك نجد أن الجهات السهلية تتعرض للغزو والاحتلال أكثر من غيرها من أراضي الدول ذات الطبيعة الجبلية، وهذا ما جعل

التخطيط العسكري للمعارك الحربية يحتاج إلى: وصف وتحليل سطح ساحات الحركات، الذي يشتمل على دراسة شاملة ودقيقة للتضاريس والظواهر البارزة، وحتى الناشئة عن عمل الإنسان كالبنايات والسدود والخزانات المائية، وضمن هذا يأتي وصف التربة ودرجة تحملها للمرور ودرجة الانحدار وخصائص المجاري المائية إضافة إلى توزيع وكثافة النبات الطبيعي وحجم جذوع الأشجار.**(بلتير وبرسي،1975: 107)**

أما الدول الجبلية أو الأجزاء الجبلية من الدول فقد كانت ومنذ زمن طويل ملجأ تلوذ به الشعوب التي تنشد الحماية من أولئك الذين يتسلطون عليهم من القوى الخارجية. وتساعدهم في اتخاذها قواعد خصبة للمقاتلين المشاركين لمقاتلة الغزاة بحرب العصابات لتحرير بلدانهم ومنذ القدم، كما هو الحال في أفغانستان قديما وحديثا ويوغسلافية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي شمال اليونان بعد الحرب، وقوات كاسترو في كوبا، وقوات التحرير الفيتنامية شمال فيتنام ضد القوات الأمريكية.

وتؤثر المناطق الجبلية في توزيع السكان وتعرقل المواصلات بين الأقاليم وتؤثر على الانسجام السياسي الداخلي للدولة. كما تشجع بعض الحركات الانفصالية على القيام بحركات تمرد ضد الحكومة المركزية. مما يؤدي إلى تمزيق الوحدة السياسية والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والوطني والقومي للدولة الواحدة، ويعرقل عجلة التقدم والتطور لتلك الدولة.

ومع كل ما كتب وقيل بشأن أنواع التضاريس يمكن أن نتوصل إلى خلاصة هي، أن الدولة التي تمتلك تنوعا في أنواع التضاريس، تكون ذات ميزات طبيعية هامة جدا، لأن هذا يساعد على امتلاك أنواع متعددة ومركبة من المنافع والفوائد الطبيعية والاقتصادية للمجتمع في تلك الدولة من خلال إقامة السدود لحجز المياه في بحيرات اصطناعية لدرء مخاطر السيول وتوليد الطاقة الكهربائية (الكهرومائية) وتربية الأسماك وتلطيف الجو وبناء المراكز السياحية وتنظيم انسيابية المياه إلى الحقول الزراعية.

2 _ المناخ:

من العوامل الطبيعية المهمة والمؤثرة في تطوير جميع الأوضاع في الدولة وبالأخص الوضع السياسي. حيث يؤثر المناخ في وجود النباتات والكائنات الحية، وفي حيوية الإنسان وقدرته على الحركة والنشاط، فقد نشأت الحضارات وانتشرت من الأقاليم ذات المناخ الدافئ المعتدل إلى الأقاليم الباردة نوعما خلال العهود الماضية. ويتدخل المناخ

بدرجة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي، فبالرغم من تطور الفكر البشري في العصر الحديث إلا أن الإنسان لم يستطع أن يسيطر على المناخ سيطرة تامة. فإلى يومنا هذا ليس في مقدور الإنسان أن يحول اتجاه العواصف المدمرة التي تهب على دولة من الدول أو مدينة من المدن إلى جهة أخرى. كما أنه لم يستطع أن يقلل أو يزيد من كميات الأمطار الساقطة على الأرض، وكميات الثلوج التي تشتد فيها البرودة حتى أن حياة الناس فيها تصبح مستحيلة أو على الأقل حية صعبة للغاية مثل الجهات القطبية أو الأجزاء شديدة الارتفاع. وتظل الأرض في هذه المناطق مغطاة بالثلوج لفترة طويلة من السنة، وبعضها تغطيه الثلوج طوال العام. كما توجد في العلم أقاليم تمتاز بمناخ ملائم لمعيشة السكان ومشجعة على النشاط البشري في ميادين الزراعة والصناعة. وتقع هذه الأقاليم عامة في العروض المعتدلة الدافئة والمعتدلة الباردة.

فأقدم حضارات العالم نشأت على هذا المنوال: وهي حضارة وادي الرافدين ووادي النيل والسند، والتي هي نتاج لمناخ صحراوي تتوفر فيه مياه الري اللازمة للزراعة عن طريق إقامة السدود والجداول لإتمام عملية الري.

أما في الجهات الاستوائية الحارة الممطرة فتكون التربة فقيرة بسبب استمرار غزارة الأمطار التي تؤدي إلى غسلها وعملية التحلل السريعة التي تسببها ارتفاع درجة الحرارة، وغزارة الأمطار لا تبقي من التربة إلا طبقة رقيقة من المواد العضوية لا تكفي للإنبات، وكذلك غزارة الأمطار تسهم إلى حد كبير في جرف التربة ونقلها من مكان إلى آخر. لذا مثل هذه المناطق تكون قليلة السكان بحيث لا يمكن أن تكون نواة لدولة قوية أو مهمة، وكذلك المناط الصحراوية والجبلية.

ومن كل ذلك يمكن القول إن الدولة التي يوجد فيها تعدد في الأقاليم المناخية، تكون لها عوائد اقتصادية أكثر لكونها واقعة على عدة دوائر عرض. لذا تكون أكثر تنوعا في الإنتاج الزراعي والصناعي وبذلك يكمل كل إقليم منها الإقليم الأخر، وأن المناخ يؤثر في الاعتبارات العسكرية في أوقات الحروب تأثيرا مزدوجا في الجبهة الداخلية وفي جبهة القتال. ففي الاعتبار الأول يؤثر على قدرة الدولة في البنية الاقتصادية وعلى إعلان الحرب. لان الحرب الحديثة تثقل كاهل اقتصاد الدولة، لكثرة ما تتطلبه من تسليح وتجهيز ومعدات حربية....ولخ، ولذا يتطلب من السكان زيادة قدرتهم على الإنتاج وبكامل طاقتهم، وهذا له ارتباط وثيق بالظروف المناخية، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي منه. أما

الاعتبار الثاني يؤثر المناخ في جبهة القتال وله أهمية أكثر من الأول. لان صحة وراحة المقاتلين وكفاءة قتالهم تعتمد إلى حد كبير على الظروف المناخية التي تسود في مناط القتال. وقد ساعدت الأمطار الموسمية الغزيرة قوات جبهة التحرير الفيتنامية (الفيتكونك) في توجيه ضربات موجعة للقوات الأمريكية الغازية الغير مدربة على القتال في مثل هذه الأمطار. وإن مناخ الأقاليم المدارية بشكل عام وبكل ظروفه عائق طبعي لحركة الجنود وآلياتهم ومعداتهم، بما تتصف به من أمطار ورطوبة علية ونباتات وأشجار كثيفة وأوحال وضباب يحجب الرؤيا واعتلال صحة الجنود بتأثير كل هذه الظروف إضافة إلى الحرارة العالية والأمراض وتلف المواد الغذائية وصدأ الأسلحة والمعدات الحربية.(**بلتير بريسي، مصدرسابق**)

وفي هذا المجال يعبر **جوتمن (Guttmann)** عن هذه الحقيقة بما يلي:_ كنا لمدة طويلة من الزمن متحيزين ضد المناخ المداري الرطب الحار. لكن أظهرت الهند عدة مرات في تاريخها وفي الوقت الحاضر أيضا، بأن قطرا مداريا يمكن أن يرتفع ويأخذ مكانه المناسب بين القوى. وقد تظهر البرازيل برهانا آخر على تصميم الشعب للسيطرة على البيئة المدارية.

ثالثا _ الموارد الطبيعية:

تمثل الإمكانيات والموارد الطبيعية العنصر الآخر من مقومات الدولة، وهي متمثلة: في الأرض وما فيها من المعادن والزراعة والموارد المائية والقوى المحركة وما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية، وتلك التي توجد في الغلاف الغازي. فالسكان الذين يعيشون على سطح الأرض يعتمدون على ما تجود به الأرض، التي تساعد على إنتاج ما يحتاجون إليه من الغذاء، فكثير من الدول نقص الموارد الطبيعية يضعها في موقف ضعيف، لأنها تلجا إلى الدول الغنية لطلب المساعدة، وكما يصبح ضغط على السكان مما يدفعهم على الهجرة إلى خارج حدود دولتهم بسبب نقص الغذاء والعوز. وأن من أولى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة توفير الأمن والغذاء والدواء والتعليم الكافي لجميع أبناء الشعب، وخاصة وقت الحروب والأزمات. وهذا ما يجعل العديد من الدول إلى تخزين كميات من المواد الغذائية لأوقات الأزمات، وخاصة السلع التي لا تنتج في أرض الدولة. ولذا فقد اعتبر الكثير من الباحثين في الجغرافيا السياسية، والاقتصاد ومن شاركهم في هذا الرأي، الذين اعتبروا أن توفر التربة بنوعية جيدة وبمساحات

واسعة، مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للإنبات، من أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة. لكونها ثروة متجددة لا تنضب تستطيع الدولة فيما لو أحسنت استثمارها أن توفر الغذاء لسكانها وتحقق الأمن الغذائي الذي يعد جزء من الأمن القومي.

وأهم الموارد الطبيعية هي:

1- **التربة:**

وما فيها من المعادن والزراعة والموارد المائية والقوى المحركة وما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية، وتلك التي توجد في الغلاف الغازي. فالسكان الذين يعيشون على سطح الأرض يعتمدون على ما تجود به الأرض، التي تساعد على إنتاج ما يحتاجون إليه من الغذاء، فكثير من الدول نقص الموارد الطبيعية يضعها في موقف ضعيف، لأنها تلجا إلى الدول الغنية لطلب المساعدة، وكما يصبح ضغط على السكان مما يدفعهم على الهجرة إلى خارج حدود دولتهم بسبب نقص الغذاء والعوز. ولذا فقد اعتبر الكثير من الباحثين في الجغرافيا السياسية، والاقتصاد ومن شاركهم في هذا الرأي، الذين اعتبروا أن توفر التربة بنوعية جيدة وبمساحات واسعة، مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للإنبات، من أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة. لكونها ثروة متجددة لا تنضب تستطيع الدولة فيما لو أحسنت استثمارها أن توفر الغذاء لسكانها وتحقق الأمن الغذائي الذي يعد جزء من الأمن القومي.

2 – الموارد المائية:

وهي تعد من العناصر المهمة التي لها اثر في قوة الدولة ووزنها السياسي، ومن اجل الماء تحرص الدول على تامين مصادر المياه التي يسد حاجة سكانها ولسد الاحتياجات الصناعية ويمكن أن يكفيها الري للزراعة. وهذه المياه تكون متوفرة في الدول التي تجري فيها الأنهار، حيث تقوم الدول بإنشاء السدود والخزانات التي توفر المياه. أما الدول التي ليست فيها أنهار ومصادر المياه الجوفية قابلة للنضوب، فان هذه الدول تقوم بتحليه مياه البحار إضافة للمياه الجوفية، وهذا ما يجري الآن في أقطار الخليج العربي وليبيا. ومن أهم الموارد المائية الأنهار والمسطحات المائية وغالبا ما تكون عمل من عوامل التماسك الإقليمي داخل الدولة كما في نهري دجلة والفرات في العراق ونهر النيل في السودان

ومصر، ونهر مجدلينا في كولومبيا الوسطى، وقد يكون للبحيرات دور مشابه إلى حد كبير، فعلى امتداد سواحل بحيرة مالارتكونت نواة سياسية نما حولها جنوب السويد مبكرا، ويمثل البحر هو الآخر عنصرا موحدا في الدول التي غالبية أراضيها جزر كما في اندونيسيا والفلبين واليابان. ومن ناحية أخرى قد تكون الأنهار عنصر فصل وليس عنصر وصل بين الدول عندما تتخذ كحدود سياسية، فنهر ريوجراند ونهر الأمور ونهر الراين وبعض البحيرات: مثل بحيرة أيرى وجنيف وفيكتوريا استخدمت لكي تسير معها الحدود السياسية، وقد يكون للأنهار والممرات المائية دور هام للدفاع عن الدولة رغم إن الحروب الحديثة تستطيع التغلب على العوائق الطبيعية بسرعة، ولعل عبور القوات المصرية قناة السويس، وطرد القوات الصهيونية منها في حرب اكتو بر (1973) خير دليل على ذلك. وقد يكون للموارد المائية أهمية قيمة اقتصادية كبيرة جدا متمثلة في النقل والتجارة وتوليد الطاقة الكهربائية والزراعة والسياحة.

3 – الموارد المعدنية:

فإن توزيعها الجغرافي يرتبط بالتكوين الجيولوجي، لأراضي الدول التي تمتلك ثروات معدنية فإنها تتمتع بمميزات القوة إذا تكاملت مع المقومات الجغرافية الأخرى، ليوصلها ذلك إلى مصاف الدول القوية، حيث إن ذلك يؤدي إلى تطوير اقتصادها، ويمكنها من بناء جيش ضخم مسلح تحمي به نفسها. وترتبط قدرة الدولة على التصنيع بمدى توفر المواد الأولية التي تحتاج إليها، أو بسهولة الحصول عليها من الخارج. وتشمل الثروات المعدنية الفلزية واللافلزية وموارد الوقود كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء وحديثا الطاقة الذرية.(**Valkenburg 2nd Edition,1975: 172)**

وليست هذه الموارد حيوية فقط، بل تدخل ضمن عوامل القوة السياسية والاقتصادية للدولة على المستوى العالمي، وقد تؤدي بعض الموارد إلى قيام منازعات بين الدول للسيطرة عليها ومثال على ذلك: رواسب النترات في صحراء اتكاما في غرب أمريكا الجنوبية التي أدت إلى نشوب حرب ضروس عرفت بحرب الباسيفيكي من عام (1879 _ 1884) وشملت كل من شيلي وبيرو وبوليفيا وذلك بهدف السيطرة على المنطقة وامتلاك مواردها. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك احتلال اليابان لمناجم التصدير في الملايو، وقطع الاتصال للحصول على حديد السويد من قبل الألمان واحتلال مناجم الزئبق في ايطاليا ويوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية وتنقسم المواد الخام المعدنية إلى ثلاثة أنوع هي:

أ_ المعادن الاستراتيجية (السوقية): وهي المواد الخام التي لا غنى عنها بالنسبة للدفاع عن الدولة. ويشتد الطلب عليه للاستخدامات الضرورية وقت طوارئ الحرب لدخولها في صنع معدات القتال. لذلك أن تتوفر بالأنواع والكميات المطلوبة في الوقت المناسب سواء كان ذلك داخليا أو بالاستيراد. وتشمل هذه المعادن كلا من الانتمون، الكروم، المنغنيز، الزئبق والميكا، التنكستن، القصدير والتوتبا. وتتميز هذه المعادن بعدم وجود بدائل لها في الاستخدام الصناعي ويتركز وجودها في عدد محدود من الدول، مثلا: إنتاج كندا بنسبة **90%** من الإنتاج العالمي للنيكل.

ب_ المعادن الضرورية: وتشمل الحديد والصلب والنحاس والرصاص والمغنسيوم والفوسفات والبوتاس وحامض الكبريتيك والزنك. ويتميز الحديد من بقية المعادن بكثرة الطلب عليه. ولانتشاره الأوسع ولتعدد أنواعه ودرجاته. وكل دولة فيها حديد خام ولكن قد يكون في بعضها بنسبة منخفضة جدا بحيث لا يمكنها استغلاله اقتصاديا. واهم الدول التي تحوي خامات الحديد هي: الاتحاد السوفيتي (سابقا) والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والسويد والنرويج، إضافة إلى دول أخرى ولكن بنسب اقل منها مثل: مصر والمغرب والجزائر ولكسمبورك واسبانيا.

ت_ المعادن الخطيرة: وهي التي لا غنا عنها في الدفاع عن الوطن، ولكن الحصول عليها اقل خطورة من الموارد الإستراتيجية، ومن هذه المعادن الألمنيوم والكرافيت واليود والفانديوم والاسبيتوس وتفتقر بعض الدول الصناعية إلى هذه الموارد مما يضطرها إلى استيرادها من الخارج. ويمكن من الجدول التالي (رقم2) "في الملاحق ص31 "الاطلاع على التوزيع الجغرافي لأنواع تلك المعادن، وأهم الدول الرئيسية التي تنتجها.

جدول رقم (2)

المنتجون الرئيسيون لخامات المعادن في العلم

المعادن	الدول الرئيسية المنتجة
الألمنيوم (البوكسايت)	جامايكا، سورينام، فرنسا، بريطانيا، غيانا، الولايات المتحدة
الانتيمون	الكونغو، كاليد ونيا الجديدة، روديسيا، نيوزيلندا، تركيا
الكوبالت	زائير، كاليد ونيا، روديسيا، نيوزيلندة
النحاس	الولايات المتحدة، شيلي، روديسيا، نيوزيلندة، كندا، زائير، الاتحاد السوفيتي (سابقا)
الرصاص	استراليا، الولايات المتحدة، المكسيك، كندا، الاتحاد السوفيتي (سابقا)
المنغنيز	الاتحاد السوفيتي(سابقا)، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، غانا
موليبدنيوم	الولايات المتحدة الأمريكية
النيكل	كندا، كاليد ونيا الجديدة، كوبا
القصدير	ماليزيا، اندونيسيا، بوليفيا، الصين، زائير، تايلاند
التنكستن	الصين 74%، اسبانيا
فانيديوم	الولايات المتحدة الأمريكية
الزنك	الولايات المتحدة، كندا، استراليا، الاتحاد السوفيتي (سابقا)

4_ النبات الطبيعي:

مورد مهم للدول، كثروة اقتصادية وعامل من العوامل الطبيعية التي تعيق هجمات وتحرك الجيوش الغازية للدولة وصد هجمات الأعداء إذا ما وقعت. وإن للغابات دور مهم وخاصة الغابات التي فيها أشجار ذو الأخشاب اللينة، وهي الممون الرئيسي لاستهلاك الأخشاب في العالم الذي يستخدمها في البناء وفي صناعة السفن والأثاث، إضافة للوقود واستخدام عجينته السليلوزية في صناعة الورق. وإن المنتج الأول للأخشاب بين دول العالم هو الاتحاد السوفيتي (سابقا)، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التي تنتج الأخشاب وتصدر منه مقادير كبيرة إلى الخارج. أما اليابان فلديها مساحات واسعة من الغابات ولكن أخشابها ليست من الأنواع اللينة. كما أن السويد والنرويج وفنلندة تعد من الدول المهمة المصدرة للأخشاب. أما بريطانيا وايطاليا فمواردهما محدودة منه، كما أن إنتاج ألمانيا وفرنسا قليل بما يضطرهما إلى الاستيراد مثلهما مثل بريطانيا وايطاليا. أما مناطق الاستبس فلها دورا هاما كمناطق رعوية جيدة، لتربية أعداد كبيرة من الحيوانات التي تمد السكان بالحوم ومنتجات الألبان والأصواف. ومن الموارد النباتية المهمة والإستراتيجية، المطاط الطبيعي. لأنه يدخل في العديد من الصناعات المهمة وبالأخص الطائرات والمصفحات والعديد من الأدوات الحربية الأخرى التي لا غنى لها عن المطاط مما يعزز أهمية المطاط لجميع الدول. ويتركز إنتاج المطاط في جنوب شرق آسيا الذي يساهم بحوالي 85% من الإنتاج العالمي، ويصدر إلى الدول الصناعية مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تستورد حوالي 35% من المطاط الطبيعي في العالم، وكذلك بريطانيا وفرنسا وألمانيا لغرض تصنيعه. وقد توصل العديد من الباحثين إلى تصنيف الموارد الطبيعية بحسب درجات قيمتها ومنهم ستيفن جونز(Stephen B. Jones) الذي صنفها حسب أهميتها كما يلي: (**Jones,1954: 421.425**)

أ_ موارد ذات قيمة مباشرة، وتتضمن معادن فعالة وعناصر من التي يمكن أن تنتج بشكل مباشر مع قوة كامنة مثل صفائح الصلب والسماد الكيمياوي.

ب_ موارد ذات قيمة ولكن بعد التعامل لكونها غير جاهزة، أي لا يمكن أن تكون ذات فائدة إلا بعد تجهيزها في المصانع بما تحتاج إلى فترة تتراوح بين بضع ساعات أو عدد من الأسابيع مثل المواد الكيمياوية التي يصنع منها مبيد الحشرات.

ت_ موارد ذات قيمة ولكن بعد تحويرها، كما هو الحال في تحوير معامل السيارات إلى معمل لإنتاج العربات الكبيرة، ولكن بعد توفير الأدوات التي تحتاجها بعد مرور عدة أشهر.

ج_ موارد ذات قيمة بعد تطويرها كما هو الحال في موارد الوقود ورواسب الخامات المعدنية المعروفة والكامنة، ولكنها لم تستثمر لكونها تنتظر استثمارها بموجب خطة استثمارية، وهذا التطور يمكن أن يستغرق عدة سنوات، على سبيل المثال الاستثمار الجديد لخامات الفحم وخاصة العميق منه فاستخراجه يحتاج إلى أربع أو خمس سنوات. وكذلك تطوير خامات الحديد وتصنيع النفط والغاز الطبيعي. ومثل هذا الاستثمار يحتاج إلى قرار سياسي.

ح_ الموارد الافتراضية، ومنها الفحم والنفط وكتل الخامات والموارد الأخرى الموجودة ولكن استغلالها لا يمكن أن يكون مجديا بدون التأكد من حسابها والتحقق على الأقل نم مستوى استثمارها. وهناك باحث آخر هو مارجنثن (Morgenthen) الذي ربط بين أهمية الموارد الطبيعية سواء كانت (الأهمية النسبية أو المطلقة) بالتطور التقني وخاصة بتقنية الحروب، وهذا ينطبق على المثل التالي الذي نراه في حصة ونسبة المواد الأساسية التالية التي كانت تدخل في الإنتاج الصناعي الأغراض العسكرية قبل نصف قرن من اليوم حيث كانت كما يلي:

الفحم 40%، النفط 20%، الحديد 15%، النحاس، الرصاص، المنغنيز، لكل واحد منها 4%، الكبريت 16%، ثم الزنك، الألمنيوم، النيكل، لكل منها 2% فقط. بينما تغير الحال اليوم بشكل جذري، إذ دخل النفط محل الفحم كوقود وكذلك أدخلة الطاقة الكهربائية والذرية وعن الحديد تمت الاستعاضة بالعديد من المواد ومنها البلاستك وهكذا بالنسبة للمواد الأخرى.

5-الثروة الحيوانية:

للموارد الحيوانية أهمية بالغة في حياة البشر، فالحيوان مصدر الغذاء والكساء ووسيلة النقل وتتباين أوجه الاستفادة من الحيوان تبعا لتنوع الشعوب في بيئاتها المختلفة. وأنماطها الحضارية المتعددة ويعطي ويدر الحيوان أكثر مما تدر المناجم والمقالع أحيانا. ويمكن إدراك ذلك فيما إذا عرفنا قيمة منتجات هذه الثروة في العالم. ويعد أكثر من مساحة ثلث اليابسة مسرحا للرعي الطبيعي في العالم. ناهيك عن إمكانية السواحل البحرية

والأرصفة القارية والحياة في المحيطات والذي تساهم في تقديم جانب آخر ومهم من غذاء الإنسان إلا وهو الثروة السمكية والمخلوقات البحرية الهائلة الموجودة في البحار والمحيطات. علما إن الإنسان لم يتمكن لحد الآن من تدجين أو استئناس كافة الموارد الحيوانية إلا نسبة ضئيلة مقارنة مع عالم النبات. فلم يتمكن الإنسان من استئناس سوى سبعة عشرة فصيلة حيوانية من مجموع (3500) فصيلة. ولم يستأنس سوى تسع فصائل من الطيور من مجموع (19000) فصيلة. بالإضافة إلى أن هناك (13000) فصيلة أسماك لم تستأنس بعد. ونحو (47000) فصيلة من الحشرات لم يستأنس منها سوى اثنين هما دودة القز والنحل.

المصادر:

1_ د. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشاة معار الإسكندرية_ 1990.

2_ اللواء محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ط4، 1972.

3_ أطلس العالم، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، حلب _ سوريا 1999.

4_ د. فتحي محمد أبوعيانة، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2001.

5_ د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت_ لبنان 1999.

6_ د. محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، القاهرة 2001.

7_ د. محمد حجازي، دراسة في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي 1987م

8_ Norman J.G. Ponds, *Political Geography*, Mc Graw- Hill Book Co, New York, 1963, 53

9- Norman. Ponds, *Political Geography*, 1963, p.27

10_ Lewis M. Alexander, *World Political Patterns*, 2nd, John Murray, London, 1963, p. 38

11_ Harm J. Dibij, *Systematic Political Geography*, 2nd edition, John Wiley and Sons, Inc., 1973, P. 154.

12_ د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، وكالة المطبوعات الكويت 1977 ص129.

13_ بلتير وبريسي، الجغرافيا العسكرية، ترجمة د. عبد الرزاق عباس، 1975 ص107

14_ Samuel Van Valkenburg, *Elements of Political Geography*,2nd Edition, Prentice – Hall, Inc, Englwood Cliffs, N. J., 1975

15_ Stephen B. Jones, *The Power Inventory and National Strategy, World Politics*, Vol. 6, 1954